الاستثنائية الغربية تحت رحمة العولمة (١)

L'exception occidentale au péril de la mondialisation".

تأليف سيرج لاتوش أستاذ فخري للاقتصاد بجامعة باريس

ترجمة أ. رشيد أبو ثور

الاستثنائية و نهاية الحلم الغربي

برهان :لا يغيب عنا، منذ ماكس فيبر Max Weber خاصة، الطابع المتفرد للحداثة. غير أن الفضل يعود إلى الأنطربولوجيا (مع بيير كلاستر Pierre Clastres ومارشال سالهين Marshall Salhins ومارسيل موص,Marcel Mauss وكارل بولانيي Karl Polanyi) في لفت النظر إلى أن الاقتصاد الذي يعتبر النواة الصلبة للتجربة الغربية، هو نفسه استثنائية ثقافية. إن هذا التاريخ المتفرد، ضمن الحضارات، ناتج عن جملة من الظروف الخاصة. ومن مفارقات الغرب أنه متمركز حول جنسه، كسائر الثقافات، غير أنه يدعي لنفسه العالمية. ونتج عن هذا، أن الإمبريالية المحررة (بكسر الراء) (بدءا بالاستعمار وانتهاء بالعولمة، مرورا بالتنمية) خلقت ألوانا من الانكفاء على الهوية الذاتية، ومن الرفض الإرهابي، بحجم وحشية هذه الإمبريالية.

نهاية الحلم الغربي

غداة الحادي عشر من سبتمبر، يوم الهجوم على البرجين التوأمين " "Twin Towers"، اتصل بي صديق هاتفيا، ليقول لي أنه وجد، خلال مراجعته فصل "نهاية الحلم الغربي" الذي ختمت به كتاب " الاقتصاد المكشوف"، أن تحليلي كان موفقا في تنبؤاته. ولقد كتبت بالفعل أن "الاقتصاد العالمي، عندما اختزل هدف الحياة في السعادة الدنيوية، واختزل السعادة في الرغد المادي، والرغد المادي في الناتج الوطني الخام، حول غنى الحياة المتعدد إلى صراع من أجل الاستحواذ على المنتجات المنمذجة standard.

في واقع الأمر، ليست اللعبة الاقتصادية المفترض فيها أن تحقق الرفاه للجميع، إلا حربا اقتصادية شاملة. وبالتالي لها، مثل سائر الحروب، منتصروها و ومنهزموها، حيث يظهر المنتصرون بصخبهم وبذخهم مكللين بهالة من المجد والأنوار؛ في حين لا يُعبأ بجحافل المنهزمين. ثم إن المآزق السياسية والإخفاقات الاقتصادية والحدود التقنية للمشروع الحداثي تتظافر لتحول الحلم الغربي إلى كابوس. فلا مفر إذن من هذه الآفاق المظلمة إلا بإعادة دمج المجالين الاقتصادي والتقني في المجال الاجتماعي؛ حيث يجب علينا أن نحرر مخيالنا من الاستعمار لكي نغير حقيقة العالم، قبل

أن يجبرنا تحول العالم على ذلك"١. فلقد سبق لي في كتاب "تغريب العالم" أن حذرت من تنامي إرهاب يمتلك إمكانيات تكنولوجية لا تزداد إلا تطورا، وأمامها مستقبل مشرق، بسبب تنامي الفوارق بين الشمال والجنوب، وتنامي الحرمان والامتعاض٢. ولقد حرصت مع ذلك على عدم التسرع كما فعل البعض، بالقول بأننا شاهدنا مباشرة سقوط الإمبراطورية الأمريكية، بل سقوط الغرب؛ فأقصى ما يمكن أن نراه في هذا الحدث، هو أنه دليل على هشاشة آلتنا التقنية الاقتصادية الكوكبية الضخمة، كما هو دليل على الكراهية التي ولدتها غطرسة أسلوب حياتنا. فإذا لم يكن لدى إرهابيي القاعدة من مشروع إلا أسلمة الحداثة، ومحاولة إنتاج "حداثة أخرى" على نفس القواعد التقنية الاقتصادية، لكن مع إضافة "الشريعة"، فإن المحضن المغذي لمثل هذا المشروع القائم على العدوان والثأر، ليس إلا التنامي القياسي للمظالم الاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها ضحايا تغريب العالم. ولن نترع فتيل القنبلة التي تهدد بتدميرنا، ولا تعطش المتخلى عنهم للثأر، بدفن رأسنا في الرمال مثل النعامة، وبالتشدق بكلمات طنانة تزعم بأننا مقبلون على مجتمع عالمي متعدد الأعراق والثقافات. فمن مصلحتنا ، دون شك ، أن نكون على بينة من أبعاد "الاستثنائية الغربية"، ونواجه خطر العولمة الذي قد يعني إفلاس عالميتنا «القبلية"، لنفكر بهدوء في تعويضها "بعالمية تعددية" حقيقية.

التفرد الغربي

لا وجود لمكان اسمه الغرب. فالتجربة التاريخية المتفردة والخاصة للعالم المعاصر تبرز لنا ، جملة من القوى الدائمة نسبيا، وأبعادا ثابتة تتخذ أشكالا متجددة باستمرار. ومن الطبيعي جدا إسناد هذه العناصر الدائمة المتجلية بهذا الشكل، إلى فاعل يسمى "غرب". ويعني فعلا هذا المصطلح في الاستعمال الدارج أمرين: تجربة متعددة الجوانب والأشكال، وزيغا تاريخيا. نلاحظ أن تاريخ العالم قد تم قلبه رأسا على عقب من خلال حركة خاصة، رأت النور في أوروبا الغربية، وأن هذه الحركة تتخذ أشكالا جد متنوعة، لدرجة أضحت معها هذه الحركة صفة مميزة للظاهرة نفسها أكثر مما هي مميزة لأشكالها. ويمكن جزئيا تفسير النجاح الحالي للمجتمع التقني والتجاري بالتصور الإغريقي للـــ"فوسيس phusis " و "التكني tekhné "؛ غير أن القبول بإيمان بالغيب ذي استمرارية مطلقة وحتمية قطعية، هو وحده الكفيل بتنحية الحظ، والحوادث والظروف، من المسار الطويل الذي يفصلنا عن أصولنا اليونانية القديمة واليهودية والمسيحية. فليس للغرب من كيان إلا ضمن تاريخ حقيقي، ما هو بالحتمي كلية، ولا هو بالتطوري بشكل شامل. إن الماضي ينير الحاضر، ويشرحه، غير أنه أحيانا يناقضه، ليجعلنا نتنبأ بمصائر جديدة. فالحاضر يواصل بعض مرامي الماضي، غير أنه يبدع كذلك بشكل جذري. من الواضح أن السير في الاتجاه المعاكس لتعريف دقيق للغرب، عملية ضرورية رغم ما يحف بها من مخاطر. فالجميع يدرك أن الغرب يحيلنا إلى أوروبا ككيان جغرافي، وإلى المسيحية كدين، وإلى الأنوار كفلسفة، وإلى جنس الأبيض كجنس، وإلى الرأسمالية كنظام اقتصادي؛ غير أن الغرب لا يتماهى مع أية ظاهرة من هذه الظواهر؛ ألسنا إذن أمام ثقافة أو حضارة ؟

لقد تم لزمن طويل نعت الغرب بالمسيحي٣، ولا زال الأمر كذلك. تستعمل عبارة "الغرب المسيحي" من طرف الحركات المتطرفة الرجعية و كذلك من طرف الإسلاميين (إحالة إلى الحروب الصليبية). ويجدر التذكير بأن "كاثوليكي" مشتقة من الكلمة الإغريقية "كاثوليكوس katholicos التي تعني "كوني". والاعتراف بالفرد بصفته قيمة مطلقة أوضح في المسيحية عن غيرها من الديانات التوحيدية الأخرى. إن المسيحية تقيم علاقة شخصية خاصة بين كل مؤمن والإله. وبصفتها لاهوتا وبسبب هذا، تجد نفسها أكثر انفصالا عن قاعدتها الثقافية؛ فهي مؤهلة افتراضيا لاستقبال كل الرجال وكل النساء. فمما لا جدال فيه أن المسيحية شكلت مكونا هاما للغرب ؛ ولقد اقترن تغريب العالم لمدة طويلة بالتنصير؛ ولا زال إلى اليوم يمارس ذلك (أنظر المشاريع الهستيرية للأصوليين الأمريكيين في العراق) ؛ غير أن إثبات الذات هذا لا يستقي مصدره من الرسالة النصرانية التي ينشرها، وحدها، فلقد تراجع السعي إلى تحويل العالم إلى الكاثوليكية أمام ما أبدته الديانات والثقافات من مقاومة. فالبروتستانتية في شكلها الظاهري والواثق من انعكاساته على الكاثوليكية التقوية (piétiste)، ستمنح الغرب بلا شك اندفاعة جديدة. والدفع بالفردانية إلى حدها الأقصى ينتج "أخلاقا" اقتصادية دنيوية، والتي هي"النفعية".

إن الثراء الناتج حتما عن التقوى والزهد الممارسين على المستوى الشخصي، بشكل يمجد بذل الجهد والحساب، ويبحث بقلق في النجاح الدنيوي، عن علامات الاصطفاء الإلهي، سرعان ما سيسفر عن علمنة هذه الديانة رغم ما تتميز به من قطعية وطائفية على مستوى الاعتقاد. والبروتستانتية في شكلها غير الديني هي الاقتصاد السياسي. وتماهي الغرب مع هذه الأخلاقية ذات الأصل الديني يؤدي في نهاية المطاف إلى اعتبارها كيانا اقتصاديا؛ فالعقلانية البروتستانتية التي اختزلت في النفعية، لا تمثل رسالة خلقية، بقدر ما تمثل وصفة عالمية، كما يبدو، لخدمة "المصالح الاقتصادية". في نفس الوقت نجد عالمية هذا المفهوم قد منحت لنفسها محتوى إيجابيا، لم تنضب بعد قوته التخريبية؛ ويتمثل في المناداة بحقوق الإنسان وبمثل الديمقراطية.

إذا كانت الدعوة البروتستانتية الخالصة لم تعرف، رغم ثروة وحركية طوائفها، انتشارا أوسع مما عرفته المسيحية الكاثوليكية، فإن دعوة رسالتها الدنيوية، المتعلقة بحقوق الإنسان و بالديمقراطية الشكلية، وبالنفعية والحساب الاقتصادي، وبالعلم والتقنية وبالتنمية والتطور، قد عرفت بالمقابل نجاحا مذهلا. وهي دعوة يمكن استيعابها وربما إعادة إنتاجها، بل وتجاوزها من طرف الشعوب ذات التقاليد البوذية، والكنفوشيوسية والشانتوية (ديانة اليابان القديمة). ومثال اليابان والدول المصنعة الجديدة لجنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك.

إن الهوية المتمثلة في "الغرب والمسيحية" تتضمن رغم حدودها، حقيقة عميقة؛ فهي متصلة بالفردانية (إذا قبلنا بتحليل عالم الأنتروبولوجيا لويس دومون Louis Dumont) . فتماهي الغرب إذن مع الرأسمالية قضية جدية، وربما جد عميقة. مما لا جدال فيه أن الرأسمالية قد رأت النور في أوروبا الغربية؛ وفي شمالها وجنوبها في آن واحد تقريبا. ولقد تطورت هناك خلال عدة قرون، لتنطلق من هناك إلى باقي أرجاء العالم، غير أن انتشارها هذا كان شكلا من أشكال خضوع العالم للغرب، حيث لم تحدث خارج المنطقة الأصلية، إلا عمليات نهوض وإنضاج قليلة

جدا. فعندما تبلورت رأسماليات "حقيقية" في جهات أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان، تحولت هذه الدول بدورها إلى جزء من الغرب. فاختزال الغرب في نظام اقتصادي غير مرض بشكل كامل ، لأنه يعني أن الغرب لم يكن معنيا بما جرى قبل ميلاد الرأسمالية ! فرغم محاولات خبراء الاقتصاد اعتبار الرأسمالية مجرد آلية طبيعية كما يرى اللبراليون، أو مصطنعة كما يقول الاشتراكيون، فالظاهر حقيقة أن الرأسمالية هي بالضبط الخاصية "الغربية" للغرب، وليست طبيعته الأساسية، أو على الأقل، ليست كليته الظاهرة؛ وإلا، لما وقف عائق في وجه انبعاثات عالمية للرأسمالية، ولكان العالم قد صار منذ أمد بعيد سوقا واحدا، وأمة واحدة، ومجتمعا واحدا متجانسا ومتماثلا؛ وهذا غير ما نراه اليوم. فأطروحة اختزال الغرب في إثبات ذاتي للاقتصاد غير مقنعة من وجهتين؛ إنها تقسم تاريخ أوروبا المسيحية وتاريخ توسعها إلى قسمين: قسم سابق عن ميلاد الرأسمالية، التي تعزى حيويتها إلى عوامل "ثقافية"؛ وقسم بعد ميلادها، حيث تعود حيويتها إلى آليات اقتصادية. وتنكر هذه الأطروحة من جهة أخرى خصوصية الغرب لحساب آلة طبيعية، أو على الأقل قابلة للاستنساخ وللتعميم على العالم؛ غير أن الرأسمالية إذا كانت قابلة من دون شك للاستنساخ بشروط معينة فإنها لا تبدو قابلة كلية للتعميم. إن التنمية الاقتصادية تنتج التخلف، أو على الأقل تستتبعه. ويبدو لي أن جانبي الاستثنائية الغربية الأكثر وضوحا، يكمنان في إيديولوجيتها وفيما تمثله من آلة تقنية اقتصادية ضخمة.

أ – الكتلة الغربية

إن الغرب اليوم مفهوم إيديولوجي أكثر مما هو جغرافي. ويشير العالم الغربي، في الجغرافية السياسية المعاصرة، إلى مثلث يحوي النصف الشمالي من كوكبنا مع أوروبا واليابان والولايات المتحدة. فالثلاثي المشكل من أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية، يمثل فعلا ذلك الفضاء الدفاعي والهجومي. وقمة الثمانية الكبار التي يتداعى لها دوريا ممثلو الدول الثمانية الأغنى والأكثر تطورا في العالم (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا وروسيا)، تمثل الجهاز التنفيذي المؤقت لهذه المجموعة.

إن الغرب الذي لا يمكن حصره في بلاد معينة، ليس كيانا دينيا أو خلقيا أو عرقيا، أو حتى اقتصاديا فحسب ؛ بل يمثل ، باعتباره وحدة تركيبية لمختلف هذه المظاهر، كيانا "ثقافيا" ؛ أي ظاهرة حضارية. و لا يمكن إدراك وجاهة هذا المفهوم الذي يجعل من الغرب وحدة أساسية متصلة بعدد من الظواهر التي عرفها التاريخ، إلا في حركته. وبما أن فصله عن جذوره الجغرافية متعذر، فإن امتداداته وتفرعاته تتجه نحو تحويله إلى كائن متخيل. فالغرب من الناحية الجغرافية والإيديولوجية عبارة عن مضلع ذي ثلاثة أبعاد أساسية : فهو يهودي –إغريقي–مسيحي. ثم إن ترسيم حدوده الجغرافية لم تكن بنفس الدقة خلال كل العصور؛ ولقد أضحت تكتسي يوما عن يوم طابعا إيديولوجيا. فلقد تماهى الغرب كلية تقريبا مع ما أنتجه من نموذج غير مرتبط بالجغرافيا. ويبدو لي أن المهم في هذا المتخيل المشترك، هو الاعتقاد الغريب، على مستوى الكون والثقافات، بأن الزمن تراكمي وخطي، وتكليف الإنسان

بمهمة الهيمنة الكاملة على الطبيعة ، من جهة، و الإيمان بقدرة العقل الماهر في التخطيط، على تنظيم فعله ، من جهة ثانية. يستقي هذا المتخيل الاجتماعي، الذي يتجلى من خلال برنامج الحداثة كما يشرحه ديكارت Descartes، جذوره من الأصول الثقافية اليهودية، والأصول الثقافية اليونانية، ومن انصهارهما. فلم تصل في نهاية المطاف الإديولوجية و"الثقافة" الغربيتين إلى اختزال الحياة في البعد الاقتصادي، إلا بعد رحلة مغامرة طويلة. ومن المستحيل، فعلا، أن يعيش المرء في عالمنا العصري، خارج الاقتصاد. وهذا يعني أمرين مترابطين بشكل وثيق: فكل فرد يساهم في الحياة الاقتصادية، ولكل فرد حد أدنى من المعلومات الاقتصادية، ومن الإيمان بالاقتصاد. إننا جميعا، في مجتمعاتنا المعاصرة، دواليب في آلة ضخمة، هي التي تحدد موقعنا في المجتمع، بالنسبة للشغل أو البطالة، ولمستوى الدخل، ولطبيعة الاستهلاك؛ فلقد احتلت هذه الملامح الاقتصادية للحياة مساحة كاسحة، إن لم تكن حصرية في بعض الأحيان؛ فوضعية المواطن تتحدد قبل كل شيء من خلال موقعه ودخله ومصارفه. وبما أن الحياة قد اختزلت بهذا الشكل في جوانبها الاقتصادية، فلا بد أن يكون كل فرد مهووسا بالهموم الاقتصادية، وعلى رأسها، الدخل، الذي يعتبر شرط البقاء على قيد الحياة، سواء تعلق الأمر، حسب السن والظروف، بأجرة، أو بتعويضات البطالة أو التقاعد؛ فرئيس شركة يعيش، مثل ربة البيت، وهو يعاين المؤشرات الاقتصادية؛ ولا يختلفان إلا في التعبير عن همومهما: فإما الحديث عن نسبة التضخم أو عن سعر الزبد، وإما الحديث عن الاقتطاعات الضريبية والاجتماعية، أو عن التعويضات العائلية والضمان الاجتماعي، الخ. ومن الغريب أن الاهتمامات الاقتصادية بهذا الشكل، لم تكن تحتل إلا حيزا محدودا من حياة الناس قبل عصر النهضة، أو خارج الغرب؛ فلقد كان كل فرد ينجز أعماله، التي كانت في الغالب مترلية، ويهتم في نفس الوقت بالسياسة كما كان شأن المواطن اليوناني، أو بالدين بالنسبة للناس في القرون الوسطى، أو بالحفلات والطقوس كما كان شأن الأفارقة الأصليين. وازدهار الاقتصاد في العصر الحديث وحده، لا يبدو غريبا، لأن الاقتصاد ، في النظرة الموروثة عن عصر الأنوار، ليس إلا نتاج العقل. فلا غرابة أن يعتبر تطور النشاط الاقتصادي عنوانا لتقدم هائل للعقلانية. وتتجلى هذه الأخيرة في كل من التقنية والاقتصاد على حد سواء؛ فالمطلوب هو زيادة الفعالية بأقل قدر ممكن من الوسائل، للحصول على أكبر قدر من النتائج، على قاعدة "دائما أكثر". إن هذه العقلانية الكمية تستحيل إلى عبث عندما تتخذ نفسها هدفا لذاتها؛ غير أن هذه قصة أخرى.

ليست العلوم الاقتصادية بدورها إلا اجترارا ثرثارا ومهووسا، لمبدإ العقلانية الحسابية هذا. إن الانتصار الظاهري للحداثة على المستوى العالمي، من خلال الإمبريالية العسكرية والسياسية ابتداء، ثم، الإمبريالية الثقافية أكثر فأكثر، هو الذي أدى واقعيا إلى انتصار الاقتصاد باعتباره ممارسة ومخيال عالميين. لقد عرف اقتصاد السوق، منذ سقوط دول أوروبا الشرقية وإفلاس المشروع الاشتراكي، نجاحا باهرا ، ويعد هذا أكبر نجاح للاقتصاد والاقتصاديين. فلقد فرضت قوانين السوق المقدسة نفسها رغم أنف الجميع، بإسقاطها البيروقراطية الأكثر شمولية، وبتحطيمها الفظاعات الرهيبة لمعسكرات الأشغال الشاقة بالكولاك (goulag) وفي نفس الوقت، الآمال التي علقتها الجموع المعوزة على الطوبى الأكثر نبلا في التاريخ.

ب– الآلة التقنية الاقتصادية الضخمة

ترتكز هيمنة الغرب على قوى رمزية مكملة، أكثر مكرا، لكنها أقل إثارة للتراع مقارنة مع قوى السوق والمنفعة. وعناصر الهيمنة الجديدة هذه، هي العلم والتقنية والمخيال الذي تقوم عليه، متمثلا في قيم التقدم والتنمية. إن تفوق الغرب يعزى إلى فعالية طريقة في التنظيم تحرك كل التقنيات، من نظام عسكري إلى الترويج والدعاية، لتحقيق ما يصبو إليه من هيمنة، أكثر مما يعزى إلى هذه التقنيات نفسها. يتمثل أروع اختراع للعقل البشري، والذي بدونه ما كان للعلوم ولا للتقنية أن تعرف التألق المشهود، ولا كان للإنسان أن يفكر في الاستعمال التطبيقي لهذه العلوم والتقنيات بشكل كامل، في "الآلة الاجتماعية"؛ ومشروع الحداثة لإقامة مجتمع على قاعدة العقلانية وحدها، هو الذي أنتج هذه الآلية الهائلة. وهكذا لم يعد تنظيم الناس على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، يتم بالطرق التقليدية. فالأداء لا يخضع للرتابة، بل للسعي وراء الفعالية. والفعالية مصطلح آخر للتعبير عن العقلانية ، التي تعني الاقتصاد في الوسائل عند إنجاز الأهداف وتحريك كل الوسائل للحصول على أحسن النتائج. وهكذا أنتج تفكيك المجموعة المتضامنة إلى عدد من الأعضاء المنفصلين، الفرد الأناني. والبحث من طرف هذه الذرة الاجتماعية على أكبر قدر من السعادة، يدفعه إلى بذل أقصى ما يستطيعه من طاقة ، ليكون جنديا جيدا، ومواطنا جيدا ومنتجا جيدا، ثم، وخاصة، تاجرا جيدا. ولهذا أضحت عبارة " أن تعرف كيف تبيع نفسك" كلمة حاسمة في تكوين الأجيال الشابة.

يحقق التنافس بين المجموعات والأمم نفس الامتيازات على مستوى أعلى. غير أن صراعا من هذا النوع لا يحقق هدف الهيمنة القصوى الذي يصبو إليه إلا داخل منظمة، تعيد إدخال نوع من التضامن بين الفاعلين، وإن كان هذا التضامن يقوم على أساس عقد يتوخى تحقيق أعلى النتائج. أو لنقول أن منطق الأشياء نفسها، يقتضي بأن يكون هذا التضامن مطلوبا. إن العقد الاجتماعي الذي يؤسس للدولة القطرية، هو تكتل تطوعي، يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الحقوق (السلم والأمن والحقوق المدنية) للمتعاقدين، مع التقليل في نفس الوقت من واجباتهم (الضريبية والقانونية).

يهدف عقد العمل الذي تقوم عليه المؤسسة إلى تحقيق أعلى قدر من الإنتاجية والأرباح، مع خفض التكاليف (الجهد، والاستثمارات والمواد الأولية). و منذ أدام سميث Adam Smith ، لم يتردد باستمرار أن تقسيم العمل في المشغل، ليس إلا تنظيم العاملين في الإنتاج بشكل يمكن من الحصول على أقصى قدر من الإنتاجية، في حالة معينة من المعرفة والتقنية. غير أن تنظيم الناس بهذا الشكل يتغير باستمرار تحت تأثير قوته الداخلية نفسها؛ فهناك تنافس الفاعلين وترتيب الأجهزة، والتنسيق بين الإنسان والتقنية، وابتكار تقنيات جديدة، وإعادة تنظيم العاملين من جديد بسبب التقنيات الجديدة ، مع ضرورة تكيف هؤلاء من جديد داخل الدائرة الاقتصادية، مرورا كذلك بالتكيف داخل الدائرة الاجتماعية والسياسية. والقانون الذي يحكم حتما كل هذه التحولات هو قانون "إحداث أعلى الأثر والمتعة، بأقل التكاليف والمتاعب" ؛ وهذا هو مطلب التقدم بالذات. إن عمليات التطوير أيا كانت طبيعتها، وأيا كان مجالها،

مستمرة وتراكمية؛ فالمسيرة "غير متناهية و"غير محددة". والتنافس يكشف ما تم من نجاح، ويعاقب على أخطاء الأفراد والمؤسسات والمجموعات والأمم. والبحث الذي يقوم على المحاولات التجريبية هو الحكم الأعلى. فخلال مدة طويلة، كان يبدو لمهندسي القطاع الاجتماعي أن التخطيط المطلق للإنتاج يعتبر التنظيم الأكثر عقلانية للآلة ، والتي لا يمثل الإنسان بداخلها إلا مجرد دولاب. غير أن التجربة أثبتت أن هذه العقلانية المجردة تقتل الطاقة الفردية وتنتج فعالية عملية متدنية. يخبرنا علم التحكم الاجتماعي بأن فعالية الكل تتوقف على مرونة تنظيم الأجزاء. غير أن إيجاد نوع من التوازن بين السلطة والتلقائية، وبين التعاون الضروري والفردانية الضرورية المندفعة، لا يستقر للأسف، وخاصة مع غياب أي هدف آخر، غير تنمية هذه الآلة الضخمة لأجل تنميتها. فلقد جعل تنظيم تيلور Taylor للعمل داخل المؤسسة، من العامل مجرد منفذ للمخطط العقلاني الذي تعتمده سلسلة تركيب (السيارات). واتضح في النهاية أن هذا التنظيم أقل فعالية من الأشكال التنظيمية الأخرى التي تعمل على انخراط الفرد في العملية، وعدم الاستغناء عن ذكاء العمال. فالانضباط قد تم تعويضه بـــ"الانضباط الذاتي". قد تحقق العقلانية والفعالية بهذا الشكل تركيبا رائعا كما يتم وصفه، بين الصراع على كل المستويات و التعاون في كل المراتب؛ وكل هذا كذلك لصالح البشرية الرابح الأكبر في هذا الصراع الحاسم والكوني مع الطبيعة. غير أن العولمة تفسد هذا التوازن؛ و الأمور تسير في اتجاه تفضيل المنافسة على التعاون، رغم ما يحققه التعاون من مصلحة بينة.

1- L'économie dévoilée, du budget familial aux contraintes planétaires, sous la direction de Serge Latouche, Autrement, Paris, nov 1995, PP. 194-195.

2- L'occidentalisation du monde, La découverte, Paris 1989.

3- «En fait, l'expérience carolingienne est à l'origine, ou si vous préférez, elle a confirmé la naissance de la chrétienté et aussi de l'Europe, les deux termes étant alors identiques, comme deux figures géométriques qui, exactement, se recouvrent. », Fernand Braudel, L'identité de la France, tome 2, Arthaud-Flammation, 1986. p. 105.